





1875

تتمتع هذه الاماكن بمرئيه فكل  
واحدة من الطلوع من

۱۰۰

شرح وفتاوی  
از علامه

صفت: مجید

مما اشترى لعلهم  
كتبه عبد الله

بازرسی شد  
۲۷ - ۳۶

Handwritten Arabic text, likely a library stamp or ownership mark, is visible in the upper right corner of the page.



فوق

[illegible]

8000 0-1

⑤ 4419

کتابخانه مجلس شورای ملی

شرح تهذيب الاصول عليه السلام  
مؤلف جمال الدين بن محمد الدين محمد بن الحسن النجاشي

شماره ثبت کتاب

94850

**یازدید شک**

۱۳۸۲

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----















مجلس اول

2101

[illegible]



فحيث كان مراد الحصول وهو ما لا يوجب في شرح الكلام من ان وضع الاضافة على ان ينفذ ان يثبت  
الخصاف والخصاف اليه خصوصية ليست بعز في دل عليه فقط المضاف فدل على ان اضافة اسم العين لعينه  
اختصاص المضاف بالضاف اليه في دل عليه فقط المضاف كما صنفه المعنى لا يقال من قال ان اسم المعنى  
يدل على اختصاص في المعنى الذي عين له المضاف دون اسم العين ارادة المعنى الداخل في المضاف وبين  
الحاجب ارادة من الداخل والظاهر اننا نقول كلام الحصول محمول على الاعم مثل كلام ابن الحاجب  
وقيل المراد بالعين ما قام بالذات والمعنى بالغير وادعى ان اضافة اسم المعنى لعينه اختصاص  
المعنى فقط فلا فائدة العين فانه ينفذ اختصاص الذات بجميع التوابع من الصفات التي يربطها بالذات مثلا  
اذا قيل كاتب زيد يدل على اختصاص الكاتبة بزيد واذا قيل دار زيد يدل على اختصاص الدار بجميع ما فيها  
ولمعرفة ان اضافة الاسم مطلقا بعيد الاختصاص الا ان اسم العين ينفذ الاختصاص في الذات  
وجميع الصفات بخلاف الاعم المعنى فانه ينفذ الاختصاص في المعنى فقط وفي حيث كان اضافة الاعم  
مثل فرس زيد لا ينفذ اختصاص لون الفرس وحركته وطوله بل باعتبار دكوه او ملكيته واقول  
على الحالة التي ذكرت لاسم المعنى والعين ان اضافة فعلها ينفذ اختصاصا من سبب اضافة  
في باب النقص والبقاء اذا قلنا اني وليد او ابي لا ينفذ النقص والعلم ارادوا بالاختصاص مثل ما قالوا  
في الكلام ان الاختصاص انما للناظر فانهم قوا الاختصاص لا للملكي مثل المال زيد وظهر انك مثل  
الحمل للفرس وهذا يندفع الانكاح من الشيعة والمعتزلة في قولهم الحمد سحر ان يذهب ان غير الله فذلك انما  
لا يخصص الاختصاص ذلك ان قول ان الاختصاص في الضافي والمعنى فالاضافة لما افاضت الاختصاص  
فالاختصاص انما يتصور في المضاف باعتبار النقص والاعم من الضافي ويندرج الاشكال المذكورة و  
كذا يندفع ما يقال ان اصول الفقه يقتضي ان يكون اداء الفقه مخصوصا به وبغيره التي من طبع الادلة  
لا تختص بالفقه ومن قال اداء الفقه عدولا عن اداء الفقه به من اعراض عدم الاختصاص فقد اخطا  
اذا لا فلان الكفاية والسنة لا يقتضي بالشرح اذ يعلم منها التخصيص والاختصاص كقولهم فقولنا وانما  
عصا موسى شيئا وكذا التي من المعنى اي التميز والامانة بينا فلان المعنى كسبائي ان من ادله الفقه قيل  
الاعتق وهو لا يقتضي بالفقه والشرع ان قلت الكتاب والسنة باطلا فها ليس اداء الفقه بل بالداخل في الفقه  
هو اداء الفقه قلت يرجع هذا الى معنى قولهم ان الادلة المخصوصة المنجزة للفقه دليل الفقه وهو غير مناسب  
اعلم ان الحكم قدس سره قال في النهاية اضافة اسم المعنى الى المراد ينفذ الاختصاص قولهم ذكر المولد في  
فايدة فاصول الفقه بجميع طرق الفقه من الكتاب والسنة والاجماع وغيره على الاجمال من غير نظر الى  
خصوصية دليل كقول الاصول الكفاية بوجه اولها كذا اولها من كذا من غير تفويض خصوصية اذ معين الحكم

فان ذلك

فان ذلك دليل المعنى وكيفية الاستدلال بينا اي سطر الاستدلال بالاطراف المذكورة من الترجيح وتطهير  
كيفية حال الاستدلال بينا اي بالاطراف المذكورة وهو المعنى قال الحكم قدس سره في النهاية اختراجهما عن اجابة  
الواحد في اصول الفقه فانه وان كان من اصول الفقه لكنه ليس هو المطلوب في الفقه بين التي وجيزة و  
يشمل الطرق اولا ذلك وانما راسد والمراد بالاجمال كون تلك الادلة اولى كما يستدل على ان الاجماع دليل  
واما كونها دليلا في مسند مسند عينه فذلك لا يدرك في اصول الفقه واراد بكيفية الاستدلال بالاطراف تلك الطرق  
واراد بكيفية حال الاستدلال بها اجتهاد العلماء وتقليد المعاني اقول في هذا المقام كلام من الاصول ان كان  
يخفى ان ادلة الفقه العلم بالاحكام كقولنا اصول الفقه نفس تلك الادلة لا قولنا الاجماع دليل كالمعنى  
في النهاية فانه لا بد من الاجماع والكتاب والسنة مثلا لا يسايل التي تلك الادلة موضوعا لها وانما  
الاستدلال بالاطراف وحال المعنى والمقتضى وليس داخل في الادلة الا ان يقال المراد بالادلة التي هي على الفقه  
على قياسه الاستدلال بالاطراف وحال الاستدلال في الشرح المعنى البحث لما في متن الاستدلال وهو الاجابة  
او ما يستدل به الحكم من ادلة اجتهادية وهو الترجيح او لا وهو الادلة المعينة على اصول الفقه  
اللعنوي حتى يكون معناه ما يستدل به الفقه على الاطلاق فمما ينبغي ان يقال ان قولنا الحكم فاصول  
الفقه لا يتبع على ما قيل كما هو متفق على هو الوقت لا يستلزم حاقبة الاجمال ولا الكيفية بل الجميع  
الا ان يقال مترجح الكيفيتين بناء على المعنى اللعنوي كما انترجى الجوز لان الاصول في مضاف ينفذ  
الاستدلال الا ان يقال ان لا بد قبل الترجيح ان يقال ان جميع المضاف ينفذ الاستدلال حتى يظهر الترجيح  
وايضا يتوجه ان ارادة المعنى اللعنوي يقتضي دخول التواعد الامولية في صحة اصول الفقه والمقتضى  
سره فرفع نفس الادلة التي هي موضوعات المسائل لا نفس المسائل الا ان يقال مراد من المسائل  
كما يشترط كلامه في النهاية اعلم ان كلام الحكم بعينه كلام الحصول الا ان صاحب لم يترجم هذا على ما قبله بل  
قال في عند منقول اصول الفقه جميع طرق الفقه والاضافة يظهر في كلام الحكم فايدة وذكر مع قوله المعنى  
وهي افادة الاضافة للاختصاص قبل ترجيح المعنى في الشرح المعنى واعلم ان الاصول الفقه سوى  
الاصول والفقه في الاجزاء كالمصدر هو الاضافة وماذا اسم المعنى ينفذ الاختصاص بالضاف اليه فانه  
يدل على فقط المضاف فقولنا كاتب زيد والمراد اختصاصه بكونه كاتبه بخلاف اسم العين فانه  
ينفذ الاختصاص مطلقا فان اصول الفقه اداء من حيث هي ادلة وتدل على ما ذكرناه اذ انما فاعلم  
في الترجيم يظهر فايدة انما المعنى الجوزي وحمل المعنى لا حظ ان قيد كونه وهو قوله من حيث  
هو طرق الفقه وادلة فاعلم في الترجيم لان قيد كونه في الترجيم فاعلم في الترجيم فاعلم في الترجيم فاعلم في الترجيم  
بمعنى الاضافة قبل الترجيم فانه قيد اداء قيد كونه في الترجيم فاعلم في الترجيم فاعلم في الترجيم فاعلم في الترجيم

٦







مسند دليل يستنبط منها عند الحاجة واذا ليس في وجه العلم اليقيني ان يتبين له التوفيق على ادوات يستحق  
تخليها العزيمة ان ينفي الى تعجيل غيره من المتأصل الدينية والدينية فيفرض قوم بالانهاض رفق الجهد  
وذلك قوله بطلد وسمي في ذلك يجب على البعض بالكنى به على حسب العفة بالكنى فيجب على كل علم يحتاج  
اليه العفة من العفة والميلن. والكلام كذلك فمعلم الاصول واجب كذا في بياني اذ انكره الخلقون  
راسلهم فيها ثم واذا احتجوا احد منهم لا يجيبه سوط عن الكل وليس المراد اختياره في ذلك بل  
لا بد من شخص حاضر يتبعه. وان سئل والا فانام عليه السلام يعلم العفة على وجه اخر على ان ينفي الى عليه  
والعلمي مذنب الامامة فيح احتجوا علم في الفرق لا يستطع الوجوب من اهل المغرب ثم العزم في قوله  
معرفته انما عدل العلم بالعقائد كما هو الظاهر فلا يبع اذ معرفة العلم ليس بواجب سواء اريد به العقيدة  
او التيقن وانما يدعى باليعود اليه فيغيره بوجه هو قريب من ذلك الا ان يقال المراد الاستدلال به اذ  
بلفظ اصول العفة العقيدة وتوابعها المسائل العلم ان الدليل وجوب اصول العفة كفاية الغاية اذ كان  
جميع اجزاء اصول العفة يتوقف على العلم في الاصلين الواجب اولا لستة اشرا بالان الواجب لعل يعرف  
الاحكام وان معرفة الحكم ولو كان منتهى واجبة كفاية كما يدل عليه قول المصنف كذلك ولو قل الواجب  
على المسائل المتعلقة بالامور الواجبة لئلا يكون قوله كذلك لعل ابل فاسد ان ذكر وجوب الاصول  
في العفة للترغيب وعلل من هذا المسلم من سبل العفة وجعل مسند العفة من اصول العفة لا من ثبات  
استخدام الدور في ارباب الحجاب واما الاحكام فالحكم اذ تصور ما هو ذلك لان المقصود ان يتبين  
في الاصول اذ قلنا الامر بالمعروف وفي العفة اذ قلنا اليه واجبه مثلاً ولا يمكن بدون تصور ولا  
سبل العلم بالثبات او فيها لان ذلك من فائدة العلم في حصوله منه فلو توقف عليه في دور الاصول  
فيثبت لان مطلق الثبات الوجوب وتوابع العلم بها ليس من علم العفة وليس من فائدة علم الاصول في  
علم الدور لان قون الصلوة واجبة واجب واجبة لوانت فيها الاحكام لا يلزم الدور كما لو ركعت  
وقد مر ان العفة في طريق الظن باعتبار ان قون اليه واجبة يعين بطريق الظن ثم يقال هذا مقصود العفة  
الى اخر ما مر ثم يحصل قولنا فاليه واجبة العلم ومن مسند عقيدة يكون قون اليه واجبه من مقتضات  
العفة فيجب ان كانت الوجوب فيها لا دور وهو ما في ان قلت صحح ابن سينا ان العلم الاعلى قد مر في  
في علم ادنى فلا يلزم الدور لان احتياج الاعلى الى الادنى في مسند لا يحتاج تلك المسند من الادنى  
الى الاعلى لا يستلزم الدور فلا هذا صحيح لكن كلامنا انما يتوجه على كلام ابن الحاجب والايك ان  
يكون المظنون في مسند واحدة متقدمة للعلوم بعد الظن فلا دور ومرتبة بعد علم الكلام والحق والعفة  
والعرف والتوابع ونظايرها ما علم في بعد قد يطلق مرتبة العلم على بيان ان موضوعه عام او خاص

في حاشية الشبيه عليه قدس سره حيث قد بيان مرتبة العلم مقدره وكذا بيان مرتبة مقدره اخرى وقد يقال في  
العلم ويراد من ذلك ضد صاحب المواقف والطلاق مرتبة العلم بمعنى تقدمه وانما هو كمال كلام المصنف عليه  
ويظهر من ايضا من غير مشهور ذلك ان قول موضوع الخواص من موضوع اصول العفة وكذا الحق وبيان  
حيثية الموضوعية في الموضوع وج لا يبع دعوى اعية موضوع الخواص عن اصول العفة والعفة وانما هو موضوع  
علم الكلام من موضوع اصول العفة ظاهر وفيه امر لا يقال ان اصول العفة متوقفة على علم الكلام في  
علمه كذلك بعض مسائل الكلام كالحج والعمرة وكثير من مسائل المعاد والوعود والوعيد يستنبط من الادلة الشرعية  
المتوقفة على قوانين اصول العفة لا العرفية سبب ان ذلك كذا في جميع مسائل اصول العفة يحتاج الى بعض  
مسائل الكلام كذا في جميع مسائل الكلام فان كمالها فيحتاج الى بعض مسائل اصول العفة من مسائل  
اصول العفة فيرسل من متوقف على بعض مسائل الكلام الا ان يمكن ان يمنع ان مسائل الكلام بعبارة  
يحتاج الى اصول العفة وتبين ان يقول ان المسائل الاصولية لا بد في كل مسند منها لعل يكون دليل  
الاستنباط وذا لا يمكن الالبعه ثبات وجود الصانع وكثير من مسائل ثبات النبوة وفيه ان  
لحاطة اليه في كل مسند مسند غير معلوم قال المصنف قد سأل في النهاية اعلم ان من العلوم ما يحتاج اليه  
في معرفة كنه العلم الديني ومنها ما ليس كذلك كالحج والعمرة والصلوة وغيرها من الاصول  
متعلق بالاول كالكلام والعفة واصول ومعرفة الحديث والتفسير وهذه العلوم الدينية منها كليه والكلام  
لا يفرق فانه ان حث من الوجود الذي هو علم من كل موضوع فلو كان بالنسبة الى كل علم فانه ينقسم اولا  
الموجود الى قديم وحديث وينقسم الحديث الى جوهري وعرضي ثم ينقسم العرض الى ما ينقسم الى العبرة والى ما  
ليس كذلك ثم ينظر في القديم ومثبت وحديثه وعدم كثرته وفي التفسيره وما يجوز عليه وتخيلا وافعاله  
والا لاطراف الكليات والا عراض وثبت الرسل وحديثهم وعصمتهم والاية عليهم السلام والمعاد  
ومناك منقطع الحديث في الكلام ومنها جزئية كالعفة انما هي خاصة في احكام افعال المكلفين خاصة  
والاصول ان حث من احكام الادلة الشرعية خاصة والتفسير ان حث من معاني الكتب خاصة وعلم  
الحديث الباحث عن طريق الحديث خاصة وفي علم الكلام سبل مبادئ العلوم الجزئية في هذا الفرع من  
جدة نظرية واحدة اخاصها بما كان في تفسيره ويأخذ الحديث واحدا خاصها بالهتة والعفة واحدا خاصها  
بمفضل الحديث فيلخصه فينبغي الى خطاب الشرح من حيث الاحكام التي ريادة الاصول ولها خاصها هو  
قول الرسول عليه السلام الذي يرمن المتكلم على صدقة فينظر فيه من حيث دلالة على الاحكام المستنبطة  
الامن جهة المظنون او المعلوم او ضد عليه السلام وبذلك ان اصول قول الرسول عليه السلام











[illegible][illegible]

او متغیر چهارم -

99







الفرقة الأولى  
والسبب

تحت عنوان **الكتاب الثاني**







في معناه انه يخرج من اسكاسته ومن الحديث القدسي لا يزال العبد يترقب الى الموت حتى اجبه الله  
 في الطلوع في التي موسى صعد الطلوع انما قد وكل متعلق غير متعلق والسنة في التي موسى السنة التي  
 ومن سلكوا هذه ونبت ولقد قيل ان السنة لا يقض المذهب في فتاوى كماله وهو انما يترتب  
 انما بالبرقي جليل عليه والله او اده فعل فان السنة اخذت من الاداء بدل على عدم الاختصاص فقام  
 في السنة كما لا يراه انما منسوب والاحكام في النهاية ليس اخذت من احكام اذا كان متعلقا  
 يصل الى الغير مع القصد الى انما علم ان هذه الاماخذ معا فيها المذكورة في كتب الفقه مستقر بها  
 المظهر فيها استعمال الشيخ واما المباح فهو الشاوي وجوده وقد يعني ان فعل ليس هذا العقل والشرع  
 ممدودا وكذا تركه ليس ممدودا في التي موسى انك الشئ اقله لك وهو الجازم والحال في التي موسى  
 منع الحاد وكسره ممدودا ومنه ان الحاد الممنوع المباح والطلاق في التي موسى يوم طلق لا حرة  
 ولا تركه ولا حرة هو المباح تركه ولا حرة على هذا في تركه وليس في تركه حرة في التي موسى  
 الكره وليس الا بالاشارة والحق ويترق فيقال اذا كان بالحق فهو اكره من تركه بالحق اكره من تركه  
 على ولا يجوز ان العقد يسقط العقاب في جميعه في التعريف على اكره بعد العقوب وكذا الصغار وكذا  
 منع كونه لان المراد قوله ان عقاب على فعل ان الشارع ما عين لفعله فقام ان تركه ليس كونه فقام  
 في تركه تركه ولا يترق العقاب ويطلق على اكره وتركه الاول في تركه تركه في تركه تركه  
 وكراهية تركه الفصل الثاني في تقديم ممدودا في تركه تركه في تركه تركه في تركه تركه  
 وجوب الواجب ووجه اكره يكون له انما يكون في تركه تركه في تركه تركه في تركه تركه  
 فيكون الواجب والحرمة طريق العلم بها في بعض الاشياء عقليا وفي بعضا شرعا فيقال الكفر مستلزم عقوبة  
 الابدية لانه في سائر مملوكة والكيفية متضمنة للعقاب اي متضمنة وليس مستلزمة لانهما متضمنة  
 كقضاء الجحيم الى السفل وادم العنصر يظهر فيه العقوب كمن يرى محال الوقت والاختار بل هو محال  
 ومتضمنة لبعض الكفر من الكفر المطلق ويقتضي في بعض الافعال ان لا يكون في ذلك لانه من الفقه وليس  
 منصوص اول يوم من شوال ولا يجوز واما ان يكون الاجابة في الله ما يترجم الاخر كمن اختار العبد  
 ولا في في ذلك وليكن لا خلاف في ذاتها كما لا يخفى المستحسن في الاداء فان كان في غاية اليأس  
 الاول ويكن ان يقال منكر هذا في اياته الزائدة ووجه فعل ما ذكره ليس في كثير من الاشياء كانت  
 المتوجه على التكليف والتعدييات لا بدية كما سيكشف كمن فعل في سبب الفصل قد عرفنا الصلوة  
 كذا في قولهم ما وجد بعد ان كان ممدودا واولى ما به انما في غير في اجزاء يعرف التي من الاماكن  
 الى الوجوب وكذا يصدق على فعل الجان والسان والاركان في المكلف ويمثل افعال غير المكلف

15  
 لكن السبب باقية رفض المكلف وهو ان السبب على وجه خمسة السبب الاول الفعل كذا يوصف بالحق  
 اي العترة عند الخطيئة في العبادات كذا في الشريعة اي موافقة الشريعة او موافقة ما في الشريعة  
 في السنة المتقدمة اليه كمن الفعل مستقلا للقضاء او يقال لما كان الصحيح يسقط القضاء اي الصحيح  
 الصحيح مستقلا للقضاء كما ان السببين جليلان في السنة فاحد ومثل هذا شايخ معلوم من غير الظاهر  
 صحيح على الاول خاصة باقية في مطابقة الشريعة ومن استأط القضا فانه اذا طعن الظاهر يصح حمله بما  
 على هذه وكذلك العقوبة والتمك كمن السبب الصادرة المذكورة قبل ظهوره في المصلحة انما هو  
 بعد ظهوره في المصلحة فان الصلوة المذكورة صحيح عند من قال بالترتيب الاول فاحد عند الفقيهين  
 حيث سقط للقضاء فيقال ظاهر العبارة بوزن بان القضا كان واجبا فاستنفذ الفعل المذكور وسبب  
 كركه في احوال المراد من سقوط القضا دفع وجوبه على في العقوبة تركه تركه في الشريعة  
 لوفره الصحيح في العبادات واجبا الخلف في تركه لان حرمه ان لا تركه في العبادات  
 والمعاملات في العبادات فقام لا يسقط القضا او موافقة الشرع وذلك في العقوبة والصلوات  
 افعال البيع والعروض وانما لم يترتب الاثر من تركه من التبعين فاملا في الاثر في العبادات  
 الحاشية في المعاملات اي شئ يوفى ان جميع العقد لو كان محققا لا يترتب الاثر من تركه كيف فعل محققا  
 وكذا يوصف بالبطان وهو ما خالف الاقارب من اي يوصف الفعل في العبادات بالبطان  
 عدم موافقة الشرع او عدم سقوط القضا وفي المعاملات باقية عدم ترتب الاثر وهو اولى في  
 اعمى الموصوف بالبطان وهو ما اظهره انما عند حلقا للعترة او عدم ابطاله للمالك  
 لما يكون ممدودا باصله ووضعه كمن المباح والى هذا المخرج باصله ومن وصفا لاد المصنفين  
 سره الى انما في حيث قال حيث جعلوا الله ممدودا مستلزمة حله ومن وصفا لاد المصنفين  
 من حيث لا يبيح المصنف من حيث الزيادة وهو كونه في الاول ان يذكر كذا اثره في النظر الى ولا  
 يتوهم ان ترتب الصحيح في العقوبة مما في غير المرتبة اذ ترتب الاثر من تركه في كل من تركه في  
 المصنف المذكور لان المراد ان حصة البيع ترتب اثره في البيع والمطلوب ان الصحيح في المعاملات كرتب  
 اثره في المعاملات لان الشاوي في مرتبة في الترتيبات كما يترتب عليه كمن الله المصنفين  
 مطلق من المكلف مستقلا الى الصحيح والى هذا وذكر العترة في العبادات المعاملات ولم يترتب  
 على المعاملات والعقود وكذا ان قول مراد المصنف في العبادات الى الصحيح والى هذا وكذا في المعاملات  
 وهو غير الفعول في العقد او يقال في العترة والى بالانسية في بان لا تسمى في حال خلاف صحيح اي مطابق للشرع















والا يلزم التسلسل مع يكون امورا عديدة والعدم ليس اثر الموجود ولا علة لمستلزمه فبان ان  
 تعبد ان جعل يلزم من الامور العينية ان يكون اجزاء للعلل انما واقول دعوى ان  
 الفعل لا يخطر ادى لا يوصف بغيره ولا يقع بالاثاق فيرسل لان الكذب شيء واحد اضطراراً بحيث  
 لا انا شايء كما لو ان صدق الكلام المعنى حسن وكالي وكذا في تقديره وقد مضى في مع انه ليس خيالا  
 وبذلك يظهر بطلان قولهم ان متعدها من كون العبد مجورا واضطرار ان العبد غير مستقل في ابي العبد  
 اسباب من اسبابه وذلك كاف في عدم حكمه بالحق واليق فكذا لا فرق بين ان يوجد له الفعل في العبد  
 كما قال الماشوري وبين ان يوجد له الفعل عند كمال الجوى فاذ كانا فاذ اعيد الى الاختيار الموجب  
 للفعل من احد فتم مظهرنا والدليل الاخر على شاعة هذا استواء الحسن والحق ان كان في الكذب لاداة  
 لا تخفى ان ما بالذات لا يزال ولا يلزم بطلان الكذب قد يكون اذا كان في نفسه عدم في بل هو  
 قد مضى معنى ان التعبد يقع قد يكون عند ما ذكرنا في الموت بالكون بالاسباب وقد يكون مقتضيا  
 غير تمام في الموت بالكلية بل هو مقتضى اشتراط كماله في المايل بالذات الى الفعل فاذ اخطى  
 وطبعه يتبعه المايل الى الفعل وكذا الكذب يقتضي الحق اذا اخطى وطبعه بطلان ما اذا حصل باع كالمعنى  
 في فن قال ان الكذب شيء لذاته ان اراد هذا الدليل على بطلان وايضا كمال ان قول ان الكذب يقتضي  
 التمتع عدم الصانع وهو مقتضى من الاول وايضا قد مر ان الكذب شيء وقيل الحق شيء من وجود الكذب  
 اقل الصيغين فالتمس لانه لانه الكذب كماله وايضا من قال بحسن الاحوال والحق لانه ان قال ان لا  
 في فعله لا في كل فعل وحج لا يم الدليل ايضا واقول لو فرضنا ان الحق من الكذب انما في نفسه فاذ كان  
 فلا يخفى دليل الشاكلة ان الكذب على السمع لا يمتنع لان ما في ان الكذب انما في نفس لا يجوز على سائر نعم لان  
 من الوجه والوحيد في صاحب الشاكلة ان كان في الحق فحق ان الكذب يكون الكذب وايضا يكون حسنا  
 فلا يخفى اصلا واقول فيجب ان لا يمتنع ان اذا اضطر الى الحق والصدق في ان لا يخلف به كلف لم يقتض  
 في الكذب ان قلت فهذا مشترك بين الاستدعاء وغيره فكذا الحق لا يكون في هذا الحق ان الكذب على طاعة الله  
 الصانع من النبي موافق التجدين وهذا لا يلزم للضطر والحق والصدق لا يجوز عليه الكذب على طاعة الله  
 على الصانع بدون الكذب الصانع وهذا هو الدليل بوجه حسن كما استدل به والبرهان الدليل المذكور لو ان  
 في الحق العقل لذاته لا يقع مطلقا ويكون ذلك في مقتضى من مقتضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الكذب  
 لو كان حقيقا كان الوجوب غلبا فيلزم التعبد قبل التعبد وهو مقتضى الآية والواجب ان مقتضى الكذب  
 في الدنيا قبل السعة او قولنا في العبد انما في التعبد بغيره في الدنيا في العبد وعدم وقوع

الواجب

الواجب لا يلزم من عدمه ولا سمي ق الذي يقتضيه الوجوب العقلي في ان يقول ان الكثرة قد مضى ان علي من التعبد  
 وان يكون الحق من خارج المعنى في الكثرات فيكون ان كان الكثرة من الكثرة فكذا انما يشترط الموت  
 على ما ذكرنا من وجوب العبد لا يجوز ان لا يكون الكثرة من الكثرة بل هو مقتضى ما مضى  
 انما يقتضي له على ما اذا كان في كلامه فانه على ما ذهب بعض اصحابنا اليه تحقيق الحكم شرعية كما ان  
 قبل شدة تخلف الحكم قبل البعث وقد مر في التعبد عند ايضا الجواب عن عدم العذاب قبل البعث ترك  
 الواجبات الشرعية والعقوبة وهذا كما لا يري على ان الوجوب الشرعي كالكذب لا يخلو في العقل وكيف  
 لا والاحكام الشرعية في الدنيا لا تكون قديمة وهو ارباب الحق من معنى العباد قد مر في دليل الشاكلة  
 على الصوري وضعه في قوله ان ما ذهب اليه ان يقال ان مقتضى قولهم العبد مجور كما نعلم من قوله وقد كذبنا  
 كتبنا الحقاينة وقد مضى ما ذهب اليه والجميع من اول ما ذكرنا في سائر الوصول في ان في غاية الوصول المبراه  
 ما كان مقتضى ما في التهمة او قيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صاحب المواقف المقتضى خلاف  
 الاصل اذا تعبد عام وفي العام في كل فرد وكذا قيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما لا يجوز  
 الكلام الا بعد دليله ولا دليله في الجواب عن ان كل عام خصوص في قوله نعم ان الله تعالى في كل عام  
 في ان يقتضي الكلام العقل للمقتضى وضعه ان يقتضيه العقل الصريح في بيان المبراه بالذات  
 التبيين في قوله ما يكون الكلام انما في الاول لو لم يثبت شكر الله فكذا بالضرورة لم يثبت المبراه  
 الوقوع منها فلو كان وجوب المبراه لوجوب شكره وانما في بطلان الامر الا في بيان المبراه فلو لم  
 من وجوب شكر الله فكذا ولا من معلوم بالضرورة من شكر الله في وجوب شكر الله فكذا فيحتاج  
 الى تبيين ان صاحب الحصول قد مر ان وجوب الشكر معلوم بالضرورة فكذا في حق من يشكر الله في وجوب  
 ان يكون له من لا يكون كذلك فكذا في حق من وجوب الشكر على الاطلاق معلوم بالضرورة  
 وانت كما ترى في ذلك الاشكال قلت خالف بالبيان التي لا يخفى منها انما اجبت عقلي وديني وحررت  
 اعمى والتعبد فاما على قاطبة كماله في حق من لا يقع عليه النقص والحق ولا في كماله فكذا في  
 في ذلك كما ذكرنا في الجواب فلو لم يثبت شكر الله واجب من شكر الله في الجواب في الجواب في الجواب  
 شكر الله واجب بالاسباب في كل مستقيم وبغيره من كل مستقيم في الجواب في الجواب في الجواب  
 العقوبة في انما ثبت المطلوب بالبيان المذكور في كل مستقيم في الجواب في الجواب في الجواب  
 خوف ان شكر الله وضع الخوف كان العاقل اذا شأ به الله الطاهرة والهاية جواز ان يكون ان الله  
 بها فطلب الشكر عليها فان لم يوجد ولم يكن عليها سببا حقا وما قبل يحصل من ذلك خوف والخوف

والا فلو كان في العبد انما في التعبد بغيره في الدنيا في العبد وعدم وقوع



































22

[illegible]



































































۱۰۰

43



[illegible][illegible]



















تفصیل  
نوع و صفت  
و تاریخ

21/12

[illegible]











[illegible][illegible]











[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١































































عنه

۷۲

الحق  
الشرقي















2126.16

Y Y

الشيخين المعينين



فان واجب الزمان لا يتم الا بتامم ما يشترطه انما في ان يشترط ان كل واحد من شرطه لا يشترطه الا بجمع  
مع خصله انما في ان يتم لكل من شرطه عدم الخلل بشرط عدم خصله في وقت واحد فاما ما ذكره من ان  
يكون العدم هو الجمع انما يشترط ان لا يستلزم الا المطلق ان اريد ان لا يشترط شي كوان اريد بالطلاق  
الاجبة انما في ان لا يشترط عدم التعيين فعدم كزوم على ان يحفظ الوضو امر اعتباري يعني فيه امر العدم والواجب  
ان العدم انما في حال الكثرة متوقفا على سقوط الوضو ليس على ما فهمت وهذا الواجب انما هو باعتبار سقوط الوضو على كل  
وإن لم يتم توارده على ان لا يتم لكل واحد من شرطه فعدم كزوم قد اشتراطه بجمع اعتبار ان الوضو يسقط بجمع  
الشيء وقد اعتبر واجب الزمان غير مفروض فليس خلاف الوضو انما هو خلاف الوضو ان يكون الخلل واجباً فيصير واجباً  
لا يحتاج الى ان يكون الخلل متوقفاً على ان يكون الخلل متوقفاً في هذه الصورة مشكلاً لان سقوط الوضو امر  
يمكن جعله متوقفاً لا شك ان كل العدم لا يحصل في سقوطه بجملة فعدم توارده على ان لا يتأخر في حين ان يكون الخلل  
العدم متوقفاً وان يكون عدم سقوط الوضو واجباً الا ان يكون بان الواجب وانما هو واجب فعدم كزوم ان  
بان كل الواجب انما هو متوقفاً على سقوطه ان كان هو الجمع في وقت واحد فاما بجمع فليس واجباً في وقت  
يقتضيه انما هو واجب وان كان لا يتم حينه وهو ان العدم على التعيين ثم حصول التعيين وهو واجب الوضو بان لا يتم  
العدم في غير حينه وهو واجب لان الحكم حكمه في وقت واحد بجمع فاما بجمع فليس واجباً في وقت واحد  
يفضل كلاً من التعيين والتعيين وليس من شأنه فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب على الواجب  
ان ان الواجب على كل واحد ليس فهو متوقفاً على من حيث هو في وقت واحد وهو كذا في وقت واحد فعدم كزوم ان  
الجمع انما هو واجب فليس انما في ان لا يشترطه الواجب انما هو الواجب انما هو الواجب انما هو الواجب  
الواجب المتعين كالمصلحة فاما انظر فيها الى المصلحة فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
انما في ان لا يتم نظر الى ان لا يتم في وقت واحد فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
الامر انما في ان لا يتم في وقت واحد فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
المتعين الذي ذكرنا فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
على التعيين فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
لشئ من شرطه فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
فليس انما هو واجب او متوقفاً على ان لا يتم في وقت واحد فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
العدم على ان لا يتم في وقت واحد فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
كالوجه وانما هو واجب فليس انما في ان لا يشترطه الواجب انما هو الواجب انما هو الواجب

الوقت  
المتعين

المتعين

في انما هو واجب الزمان لا يتم الا بتامم ما يشترطه انما في ان يشترط ان كل واحد من شرطه لا يشترطه الا بجمع  
مع خصله انما في ان يتم لكل من شرطه عدم الخلل بشرط عدم خصله في وقت واحد فاما ما ذكره من ان  
يكون العدم هو الجمع انما يشترط ان لا يستلزم الا المطلق ان اريد ان لا يشترط شي كوان اريد بالطلاق  
الاجبة انما في ان لا يشترط عدم التعيين فعدم كزوم على ان يحفظ الوضو امر اعتباري يعني فيه امر العدم والواجب  
ان العدم انما في حال الكثرة متوقفاً على سقوط الوضو ليس على ما فهمت وهذا الواجب انما هو باعتبار سقوط الوضو على كل  
وإن لم يتم توارده على ان لا يتم لكل واحد من شرطه فعدم كزوم قد اشتراطه بجمع اعتبار ان الوضو يسقط بجمع  
الشيء وقد اعتبر واجب الزمان غير مفروض فليس خلاف الوضو انما هو خلاف الوضو ان يكون الخلل واجباً فيصير واجباً  
لا يحتاج الى ان يكون الخلل متوقفاً على ان يكون الخلل متوقفاً في هذه الصورة مشكلاً لان سقوط الوضو امر  
يمكن جعله متوقفاً لا شك ان كل العدم لا يحصل في سقوطه بجملة فعدم توارده على ان لا يتأخر في حين ان يكون الخلل  
العدم متوقفاً وان يكون عدم سقوط الوضو واجباً الا ان يكون بان الواجب وانما هو واجب فعدم كزوم ان  
بان كل الواجب انما هو متوقفاً على سقوطه ان كان هو الجمع في وقت واحد فاما بجمع فليس واجباً في وقت  
يقتضيه انما هو واجب وان كان لا يتم حينه وهو ان العدم على التعيين ثم حصول التعيين وهو واجب الوضو بان لا يتم  
العدم في غير حينه وهو واجب لان الحكم حكمه في وقت واحد بجمع فاما بجمع فليس واجباً في وقت واحد  
يفضل كلاً من التعيين والتعيين وليس من شأنه فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
ان ان الواجب على كل واحد ليس فهو متوقفاً على من حيث هو في وقت واحد وهو كذا في وقت واحد فعدم كزوم ان  
الجمع انما هو واجب فليس انما في ان لا يشترطه الواجب انما هو الواجب انما هو الواجب  
الواجب المتعين كالمصلحة فاما انظر فيها الى المصلحة فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
انما في ان لا يتم نظر الى ان لا يتم في وقت واحد فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
الامر انما في ان لا يتم في وقت واحد فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
المتعين الذي ذكرنا فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
على التعيين فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
لشئ من شرطه فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
فليس انما هو واجب او متوقفاً على ان لا يتم في وقت واحد فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
العدم على ان لا يتم في وقت واحد فعدم كزوم ان الواجب على الواجب على الواجب  
كالوجه وانما هو واجب فليس انما في ان لا يشترطه الواجب انما هو الواجب انما هو الواجب

الوقت

المتعين



















من ان هناك لزوم مباحة القول لا يلزم من الامر لا الوجوب ولا العدم والا العدم الوجوب قد اتم بان يكون  
اشارة الى الحقيقة من الشيء وصدقها في ذاته لا في غيره فلو كان كذلك لكانت الحقيقة  
فانما يلزم بان يكون متعلقا بالامر لا بالوجوب بل بالعدم والا العدم الوجوب قد اتم بان يكون متعلقا  
وكان لا يكون متعلقا بالامر لا بالوجوب بل بالعدم والا العدم الوجوب قد اتم بان يكون متعلقا  
ان الكلام مع طائفتين احداهما الكعبة والى باقية فانهم قالوا المسيح واجب واجبا بان المسيح  
ترك الحرام وترك الحرام واجب فلو كان ان يكون المسيح واجب واجبا لكان ان المسيح  
به ترك الحرام ولا يلزم من وجوب ترك الحرام ان يكون ما تحقق به الترك واجب واجبا ان ذلك  
الترك ممكن التحقيق شيئا اخر نعم لو اخبرنا ان ذلك والى هذا اشار الله بقوله وقول الكعبة  
بوجوب المسيح بعد من العباد وكذلك ترك الحرام ليس خاصا به ان ليس ترك الحرام خاصا بالمسيح  
حتى يتم وجوبه انما هو انما يتبع من العقوبة فالامر ان الصوم واجب على المريض والى من وجوبه  
العدم فاذ كان الامر لا يكون بوجوب ولا بغيره بل بالعدم والى من وجوبه انما هو ان  
الامر لا يكون بوجوب ولا بغيره بل بالعدم والى من وجوبه انما هو ان  
يأتي الوجوب لا يفيق فانه لو كان واجبا لموسى في وقت الاخر لم يكن قضاء ولو كان واجبا في وقت  
لم يتركه قال الله وهذا انما يتبع من ان فانه لم يتركه عند الوجوب الا ان الله لا يتركه الا ان الله لا يتركه  
يستقل عند وجوب العدم والى من قال لا يستقل انتم هذا في جواب القضاء والوجوب الوجوب  
لا نفس الوجوب بل في سؤال مستند وهو ان الفعل لو لم يكن واجبا لا يتبع قضاء والوجوب الوجوب  
القضاء كغيره بسبب الوجوب ولا يتبع لانفس الوجوب كغيره مستند لان سبب الوجوب في بعض  
شرك بين العدم والعدم انما يتبع في وقت واحد في قولنا في المصداق انما يتبع في وقت واحد  
في نفس وجوب الترك فمن قال بالوجوب وجوب الترك بطور انفس الفعل كقولنا في تركه حكم الشرع عليه فقد  
ادركنا انما يتبع في بعض النسخ بالامر لا بالتكليف هو طاهر البطلان والوجوب الوجوب  
واجب مطلق بانفس الامر لا انما يتبع حتى يوجد الله والوجوب الوجوب  
واجب مطلق بالامر لا انما يتبع حتى يوجد الله والوجوب الوجوب  
اختار الله كلفه في صوم انفس فانه امر مستند من بعض فلا يقاس احداهما بالآخر وفيه في التام  
البحر انما يتبع في بعض النسخ بالامر لا بالتكليف هو طاهر البطلان والوجوب الوجوب  
مركب من رفع الحرج عن الفعل وهو الجواز وعن انبات الحرج في الترك والترك كونه في ذلك فانه واحد

مع

واحد فالوجوب كونه في ذلك فانه واحد والوجوب الوجوب  
متحقق والوجوب الوجوب  
والعدم والوجوب الوجوب  
الترك لا يلزم من رفع الحرج عن الفعل وهو الجواز وعن انبات الحرج في الترك والترك كونه في ذلك فانه واحد  
واعلم ان الشيخ مبرور انما يتبع الحكم لا يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
كما ان الواحد بعينه ولا يكون ان يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
رفع الحرج عن الفعل وهو الجواز وعن انبات الحرج في الترك والترك كونه في ذلك فانه واحد  
بل الامر لا يكون انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
من المصداق مع الامر لا يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
فانما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
لا يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
كان في الوجوب وجوبه رفع الحرج عن الفعل وهو الجواز وعن انبات الحرج في الترك والترك كونه في ذلك فانه واحد  
متحقق الجواز بالحق الذي هو المكلف وقد علمت ان الجواز الذي في قوله هو الامم من المذهب  
ايضا والوجوب الوجوب  
الوجوب والوجوب الوجوب  
من المصداق مع الامر لا يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
كيفية لا يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
الاول انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
مع القضاء والتكليف بالامور والى من قال بالوجوب الوجوب  
عدم فلو كانت الوجوب فلا يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
وجوبه فلو كانت الوجوب فلا يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
لا يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب

وهو انما هو انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
او هو انما هو انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب فانه انما يتبع الحكم اذا انتهى زمان الوجوب  
بقي بدو فخر



لَا تُسْأَلُ فِي الْمَقَابِلَةِ  
عَنِ الْقَوْلِ الْعَلِيمِ

[illegible]



















[illegible][illegible]















































ختم الأبيغ الاستبداد

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

109











الحمد لله

في القسم الثاني

[illegible]

100















على ذلك معنى ما قام الا انه لا يرد له الا انه لا يخرج من حيث ليس بمكان  
والا وجوده مع وجوده فمفكرته عند فاعلم على هذا ان الاستسناة من الشيء لا يثبت له وبالعكس وان  
يبدى المستبعد لا يخرج ان يقال ان ذلك المذهب الى حقيقته انما هو رفع الالحاظ ولا يصح تحقق الحكيمن انما قام  
الا انه لا يرد له الا انه لا يخرج من حيث ليس بمكان لان دليل الى حقيقته ليس هو السلب الكلي كما انما علم  
على ما قرأنا من المذهبين غير المذهبين المنقذين بغير المذهب المنقضى ثم الاجماع المشهور والجب من حجب  
التعويض ان صاحب التوضيح قال في ذلك تحقيق على المذهبين الا يخرج من المذهب الى حجب المذهب والمذهب الى حجب  
الجب قال في مكان واحد على ذلك في اثبات برهان واحد فحق المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب  
الحكم بالبعد بعد اخراج البعض من حكمه الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب  
المستثنى منه وانما الاستسناة عبارة عن ابقاء حكمه ولا عليه وفي التوضيح ان القول يكون الاستسناة من  
الاستسناة من الاستسناة على المذهب الاول وقد استدلنا الاول بطلان الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
قال في التوضيح واعلم ان كلام المصنف على ان القول يكون الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
الاول بل هو عليه والمذهبين الاولين على حكمه على المستثنى وبغير نظر في وجود المذهبين المذهبين المذهبين  
كان الحجب وبغير ما يكون بان الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
تحقق الحكم بالشرع في حجبها انما هو بطلان الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
بالا يخرج من غير المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب  
المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب  
نظرا ان التوضيح المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين  
من صاحب التوضيح ان بعد فصل الكلام في المقام في التوضيح المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين  
الحاج من اجماعهم ان الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
يكون الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
بيان الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
فقد خلط حكمه بما هو منكر وجود الصانع وهو لا يرد له الا انه لا يخرج من حيث ليس بمكان لان دليل  
العرية استسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
الفصل على الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
في وجوده لا يرد له الا انه لا يخرج من حيث ليس بمكان لان دليل

لم يستبعد هذا الاستسناة وكيف وتوالت على من لم يدر على علم ان الاستسناة من الاستسناة من  
فانهم لم يردوا الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
الموجود والمستبعد من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
ان يقال المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين  
ممكن الا انه لا يرد له الا انه لا يخرج من حيث ليس بمكان لان دليل الى حقيقته ليس هو السلب الكلي كما انما علم  
على ما قرأنا من المذهبين غير المذهبين المنقذين بغير المذهب المنقضى ثم الاجماع المشهور والجب من حجب  
التعويض ان صاحب التوضيح قال في ذلك تحقيق على المذهبين الا يخرج من المذهب الى حجب المذهب والمذهب الى حجب  
الجب قال في مكان واحد على ذلك في اثبات برهان واحد فحق المذهب الى حجب المذهب الى حجب  
الحكم بالبعد بعد اخراج البعض من حكمه الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب  
المستثنى منه وانما الاستسناة عبارة عن ابقاء حكمه ولا عليه وفي التوضيح ان القول يكون الاستسناة من  
الاستسناة من الاستسناة على المذهب الاول وقد استدلنا الاول بطلان الاستسناة من الاستسناة من  
قال في التوضيح واعلم ان كلام المصنف على ان القول يكون الاستسناة من الاستسناة من  
الاول بل هو عليه والمذهبين الاولين على حكمه على المستثنى وبغير نظر في وجود المذهبين المذهبين المذهبين  
كان الحجب وبغير ما يكون بان الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
تحقق الحكم بالشرع في حجبها انما هو بطلان الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
بالا يخرج من غير المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب  
المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب المذهب الى حجب  
نظرا ان التوضيح المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين  
من صاحب التوضيح ان بعد فصل الكلام في المقام في التوضيح المذهبين المذهبين المذهبين المذهبين  
الحاج من اجماعهم ان الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
يكون الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
بيان الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
فقد خلط حكمه بما هو منكر وجود الصانع وهو لا يرد له الا انه لا يخرج من حيث ليس بمكان لان دليل  
العرية استسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
الفصل على الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من الاستسناة من  
في وجوده لا يرد له الا انه لا يخرج من حيث ليس بمكان لان دليل























في ادراكه كذا مثل خط الانبياء بنو علي عليه السلام في لارست واديه جلد وحوادث الزاوية والاراني  
فاجله واكمل واحد منها ثمانية جلدات برج الحسن لما تواتر عنه عليه السلام انه لم يخلص من غير جلد وخصيصه ان  
الكتاب والسنة بالاجماع تخصيصا لا لارست وهو صحيح انه لا يباين على ان جلد لا يجمع ان كان داخل  
في عموم الآية المذكورة ولا يجوز تخصيصه في الاجماع بها لكونه والسنة لان وقوعه في الاجماع مع سبق احد  
الكتاب والسنة خطأ فلا يعتد بشئ من هذا الاجماع لوقوعه لان وقوعه بعد الرسول صلى الله عليه وآله وتذنب العلم  
من الكتاب والسنة فلا يتصور اجماع مخالف للكتاب والسنة فلا يكون تخصيصا بالكتاب والسنة في المصداق  
تخصيص الاجماع بالكتاب والسنة فلا يجمع البحث الرابع يجوز تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بعد جلد  
السلام في المصداق والتحقيق في ان اللفظ العام اما ان يتناول الرسول صلى الله عليه وآله واولادنا فان تناوكلنا  
ذلك الفعل بمخصصا لذلك المصداق في حق غيره فنقول ان دل دليل على ان الحكم في  
كله في الكل الا ما حصره الدليل او في ذلك الواقعة ان ذلك تخصيصا في غيره ولكن المخصص للعلوم لا يكون ذلك  
الفعل وحده بل الفعل مع ذلك الدليل وان لم يكن كذلك لم يجر تخصيص ذلك العام في حق غيره ولما اذا كان  
لفظ العام فيه متناولا للرسول عليه السلام بن السام فقط فان قام الدليل على ان الحكم انما يشمل حكم النبي صلى  
عليه وآله وصار العام بمخصصا لجميع فعل الرسول مع ذلك الدليل ولا خلاف ان ما دللنا عليه انما يكون  
التخصيص في حقه ان لم يجره الا اذا دل دليل على ان حكم غيره يكون في الكل وجب انما في المطلق  
في الكل الا ما حصره الدليل او في ذلك الواقعة ان تخصيصا في حق ايضا لكن المخصص في حق غيره اما هو الفعل  
فعل النبي صلى الله عليه وآله ودليل انما في عموم قوله تعالى سمعوا واطعوا وان احسن بنا اي لا يجره متناولا للرسول  
وجب انما في كل الفعل ودليل انما في تخصيصا في حقنا فالتخصيص في حق الفعل ودليل انما في اجماع الاجماع  
من تخصيص الحكم بالفعل بان دليل انما في عام وهو قوله ما احكم الرسول الله وقوله فاجتنبوه وهو عام من العام  
الذي لا يخصص الاشياء فلا يجمع تخصيص الاخص بالعام والواجب انما في تخصيص الدليل مع الفعل فلا يجمع تخصيص  
الاخص بالعام بغيره وبكيفية البحث لوفيل واحد من التخصيصين بغيره وكيفية اعم من التخصيصين بغيره  
اذا لم يمتنع فيه بان في العام ولم يجره النبي صلى الله عليه وآله عليه ان العام بمخصصا بغيره ولا يجوز  
ارجاع النص الى اخص التخصيص لعموم ان التخصيص الذي يفعله هذه الفعل بغيره صلى الله عليه وآله فلا يجمع تخصيصا  
او عام بغيره الا بخصاص بوجه آخر كمن جعلها تخصيصا لانا اذا كان عاميا بعام وفعل الفعل في العام  
يكونا مجزا في شفا ولا يمكن التزم من النبي صلى الله عليه وآله اذا كان عاما بعام بعام ايضا يمكن ان يكونا بغيره  
عندنا فلا يمكن التخصيص في حيث ان حكمه عليه السلام في الواحد من التخصيصين حكمه على الجميع ان ذلك المتورق

تخصيصا للجميع وبما لا يتناهى انما بالنسبة الى الجميع يكون فيها هذا اذا كان الفصل مترجعا في قول التخصيص بان  
الواقع الفصل في ان العام ومنه انما في انما في الفصل فانما في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
انما في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
تخصيص الحكم بغيره الواحد خلافا لما لا يجمع اي الحكم بالسنة والبيان انما في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
دليل في التخصيص عندنا انما في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
من لم يجره انما في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
وجوب انما في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
والحكم في العام وانما في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
وقد اخرج قوله صلى الله عليه وآله في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
التخصيص بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
عنه في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
كان من انما في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
استند ان السبب في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
بغير الواحد ومع غيره ممن هو من بغير الواحد بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
من القرآن ففعل بغير الواحد ففعل بغير الواحد ففعل بغير الواحد ففعل بغير الواحد ففعل بغير الواحد ففعل بغير الواحد ففعل بغير الواحد ففعل بغير الواحد  
وبغير الواحد اذا كان انما في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
انما في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
ما هو صحيح السبب انما في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
عليه وآله ايضا لو لم يجره بغير الواحد بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
تخصيصا بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
بغير الواحد وان لم يكن دليلا وكذا بغير الواحد بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
انما في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
الكل الا في ولا خلاف في حيث انما في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره  
فولج واولى الجميع وجم اربعه فانه تخصص بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره في الفصل بغيره

والاجماع

الترتيب































































بين الرسول صلى الله عليه وآله والامة فلا بد ان يكون ذلك انما هو عليه السلام خارج عن القول وهو في حيزه باق على  
غيره ليكون جميعا بين المسلمين ولا يجوز تقديم الفعل للقدم والحق القول بالكلية وان تراعى الفعل كان  
القول عاما مشتركا بينه وبينها كان محسوبا على هذه فان القول من محسب النسخ كان عدم انما هو قد يقع  
الخاص وفيه ثبت اذ احتمال تخصيص محقق ولا بد ان عدم النسخ وانما هو محسب بان كان محسوبا وانما هو محسب  
بان كان محسوبا على عدم النسخ وانما هو محسب بان كان محسوبا على عدم النسخ وانما هو محسب بان كان محسوبا  
على وجه الرجوع وانما هو محسب على القول وتفسير القول على ما قام اوله وان يكون القول خاصا  
انما في ان يكون القول خاصا بامتثال ان يكون مشتركا وانما هو محسب بان كان محسوبا على وجه الرجوع  
مخصص له عليه السلام من العدم كما قال المحقق على تخصيصه صلى الله عليه وآله من العدم الدال على وجه  
الفعل المذكور في احد القسم ان لا يشار اليه بقوله ان النسخ بامتناعه على اختصاصه صلى الله عليه وآله  
بالفعل دون امتناعه لم يدل على ان النسخ كان القول خاصا في حيزه دون الرسول صلى الله عليه وآله  
كان القول لم يمتنع ولا في القسم الثالث ما اشار اليه المحقق بانه مشترك بينه وبينه صلى الله عليه وآله وبين امتناعه  
ولما سقط الفعل على عدمه وانما هو محسب بان كان محسوبا على وجه الرجوع وانما هو محسب بان كان محسوبا  
القول في الصورة المذكورة من الفعل على عدمه وانما هو محسب بان كان محسوبا على وجه الرجوع وانما هو محسب بان كان محسوبا  
على وجه ان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا  
الاول ان القول الحق لا يمتنع من الفعل لا يستحق من الفعل انما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا  
انما في العلم المتعلق بمنازل القول ان خلاف الفعل فاعلم انما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا  
من القول بخلافه اذا تقدم فعل من هذا المقربين ان الكلام فيها اذا تناول القول لما خصه اذ كان مشتركيا  
له عليه السلام وانما اذا انقض به فلا سماعا من فعله وقوله بالنسبة الى الامم لعدم تناول القول لهم  
واما بالنسبة الى هذا فقد احتج في بعضه قدم القول لا لا اتمى ولا بالاستقلال بخلاف دلاله الفعل فانه  
انما على خط بوزن سطره عليه السلام لا لفعل محسب وانما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا  
البعض لشيء من الدليلين والى الدليلين الذين ذكرناهما انما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا  
في الدلالة عن الفعل دون العكس ولعلنا نرى القول في دون الفعل قوله انما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا  
انما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا  
قبل صورة القول في حاله صلوات الله عليه وآله فانما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا  
متعديا بشرع ابراهيم او موسى او عيسى عليه السلام وانما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا

7

نريد في محسب

قولنا في

وانما اي كان متعديا شرعا احدنا لا يشترط فيه انما هو متعديا شرعا اي ان من باق على حاله صلى الله عليه وآله ونسب  
انما هو متعديا شرعا ولا يجوز تقديم الفعل للقدم والحق القول بالكلية وان تراعى الفعل كان  
القول عاما مشتركا بينه وبينها كان محسوبا على هذه فان القول من محسب النسخ كان عدم انما هو قد يقع  
الخاص وفيه ثبت اذ احتمال تخصيص محقق ولا بد ان عدم النسخ وانما هو محسب بان كان محسوبا وانما هو محسب  
بان كان محسوبا على عدم النسخ وانما هو محسب بان كان محسوبا على عدم النسخ وانما هو محسب بان كان محسوبا  
على وجه الرجوع وانما هو محسب على القول وتفسير القول على ما قام اوله وان يكون القول خاصا  
انما في ان يكون القول خاصا بامتثال ان يكون مشتركيا وانما هو محسب بان كان محسوبا على وجه الرجوع  
مخصص له عليه السلام من العدم كما قال المحقق على تخصيصه صلى الله عليه وآله من العدم الدال على وجه  
الفعل المذكور في احد القسم ان لا يشار اليه بقوله ان النسخ بامتناعه على اختصاصه صلى الله عليه وآله  
بالفعل دون امتناعه لم يدل على ان النسخ كان القول خاصا في حيزه دون الرسول صلى الله عليه وآله  
كان القول لم يمتنع ولا في القسم الثالث ما اشار اليه المحقق بانه مشترك بينه وبينه صلى الله عليه وآله وبين امتناعه  
ولما سقط الفعل على عدمه وانما هو محسب بان كان محسوبا على وجه الرجوع وانما هو محسب بان كان محسوبا  
القول في الصورة المذكورة من الفعل على عدمه وانما هو محسب بان كان محسوبا على وجه الرجوع وانما هو محسب بان كان محسوبا  
على وجه ان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا  
الاول ان القول الحق لا يمتنع من الفعل لا يستحق من الفعل انما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا  
انما في العلم المتعلق بمنازل القول ان خلاف الفعل فاعلم انما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا  
من القول بخلافه اذا تقدم فعل من هذا المقربين ان الكلام فيها اذا تناول القول لما خصه اذ كان مشتركيا  
له عليه السلام وانما اذا انقض به فلا سماعا من فعله وقوله بالنسبة الى الامم لعدم تناول القول لهم  
واما بالنسبة الى هذا فقد احتج في بعضه قدم القول لا لا اتمى ولا بالاستقلال بخلاف دلاله الفعل فانه  
انما على خط بوزن سطره عليه السلام لا لفعل محسب وانما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا  
البعض لشيء من الدليلين والى الدليلين الذين ذكرناهما انما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا  
في الدلالة عن الفعل دون العكس ولعلنا نرى القول في دون الفعل قوله انما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا  
انما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا  
قبل صورة القول في حاله صلوات الله عليه وآله فانما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا  
متعديا بشرع ابراهيم او موسى او عيسى عليه السلام وانما هو محسب بان كان مشتركيا وانما هو محسب بان كان مشتركيا

عقلا

اذ لا ضرر































الحق ان الخلق انما هو من خلق الله تعالى سلم بن جرير الصنفان فانه انما اشتغال القرآن على التسامح  
والمنهج وانما خلقه بقرينة الحق في القرآن بعد من اياته كونه العبد فان خلقه انما كان له انما هو  
لغيره والدين يتوفون منكم وخروروا وارجوا وميت لا رويهم من اهل الحول غير افرانج ثم في ذلك يقول  
الدين يتوفون منكم ويخرون انما رويهم بقرينة اربعة اشهر وعشر اوكية في العبد على الساجدة  
وهي با اربعة اشهر انما رويهم انما رويهم في يومكم صدقة ثم في ذلك ما روي في ذلك  
للعشرة اوكية ان يكون منكم عزرون وبارون فيكونوا ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
انما فيكم صدقة فان يكون منكم ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
من انما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
عنه رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
بقرينة اوكية ان يكون منكم عزرون وبارون فيكونوا ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
انما فيكم صدقة فان يكون منكم ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
من انما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
عنه رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك

في الحامل

كذلك

كما في جمع البيان للطبرسي ومحمد في تفسيرا من طرق الجود وكيف لا والمقصود تزيين الكتب من ان  
فانه انما السمع في علم يكون في القرآن انما هو من خلق الله تعالى سلم بن جرير الصنفان فانه انما اشتغال القرآن على التسامح  
والمنهج وانما خلقه بقرينة الحق في القرآن بعد من اياته كونه العبد فان خلقه انما كان له انما هو  
لغيره والدين يتوفون منكم وخروروا وارجوا وميت لا رويهم من اهل الحول غير افرانج ثم في ذلك يقول  
الدين يتوفون منكم ويخرون انما رويهم بقرينة اربعة اشهر وعشر اوكية في العبد على الساجدة  
وهي با اربعة اشهر انما رويهم انما رويهم في يومكم صدقة ثم في ذلك ما روي في ذلك  
للعشرة اوكية ان يكون منكم عزرون وبارون فيكونوا ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
انما فيكم صدقة فان يكون منكم ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
من انما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
عنه رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
بقرينة اوكية ان يكون منكم عزرون وبارون فيكونوا ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
انما فيكم صدقة فان يكون منكم ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
من انما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك  
عنه رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك ما رويهم في ذلك

لا يخرج



































اما هو والنوم فموجب بعض الليل  
فانه يرفع حكماً عقلياً خارجاً  
بجز الواحد م

[illegible]

مكتبة

41







































في  
باب الحسنة  
أولها الفقيه  
في مسئلة  
الظلم

١٥٧







فوق المصنفات

١٠٠  
 في غرضه  
 ليعلم  
 من

109



































روایتی























































































مكتبة

2

[illegible]



















































أَبِي يَحْيَى

والفتوة انه قال من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فلان ابو زر الغفاري احدكم باسما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محمد حين انصرف لئول اني ناك ليكم التلخيص كتاب اسودتني وانما لم يعرف قاصدا بل اعلم اني اوفى كتابين وجمع بين الصعيبة البعيتين من عدمه وتوقفا وسادى شيئا ولا انقول كتابين وقرن بين الصعيبة البعيتين والصبيحة من يد يعني بان الصبيحة سبق الراوى الاول منها فمما شكك مثل سنية نوع من وكفايا ومما تركه طرق هذه الحكم التفسيرية في كونه ان قلت تقوم الاية لا دل عليه وجوب ثبوتها في الاستحسان والفتنة بهذا علم من الخارج وبالدليل من النص المحقق بروية لا محقق في منسب الموقوف شيئا من محقق الذين لم يوردوا ذلك وجوب استنباط التلخيص على استيفاء وساطعة به وجوب ثبوتها في احكامه واداء على كل من المستثنى ان المستثنى من عدم العلم لا يثبت بطريق التجهيز في الامارة اي عن المستثنى بعدم علم المفتي وعدم دلائمه كما مر القيد فمما شكك على التجهيز الحكم بالامارة فكذلك عن المستثنى بوجوب عدم العلم بقول غير العالم مثلا فلو افاد ان هذا نصا على سلكه ان النصا فلا نزاع في صحة ولا التجهيز المستثنى في تفصيل استقصاء العلم الادوية وعلمه وان كان في العلم والادوية غير فيما وقع الاختلاف فيه في من ابواب البحث وهو ان يشرح احداهما بعلم والاخر بالادوية بعين وان علم ان العلم واسطة حسنة على السيرة وعلم ان العلم واسع من غير ضرورة في معرفة العلم والادوية العلم لا يثبت عن تفصيل العلم بان يثبت العلم مع التجهيز او ليس على العلم ذلك لما كان العلم في غير من العلم المستفيضة مع ذلك ولا يجوز للعالم ان العلم في من اصل الاجابة بامارة الادوية يقول التجهيز في وجوب هذا خلاف ما مر من ان التجهيز لا يثبت على التجهيز في بغيره وان كان ادب الادوية العلم لا يجوز للعالم تقديره في تفصيل مع وجوب الافضل لان من اصحابه اي المستنول اصعب من من اصحابه الافضل وهو ان ادب الادوية المفتي في تفصيله العلم احداهما لم يورد الرجوع عنه في ذلك الحكم والادوية جاز او جاز ادوية جازية في غير من السيرة التي يتخذها عن العلم الاول وانما كان ذلك اقرب لان الادوية عن القول الذي قلده على نفس ادب في المفتين يكون صحيحا من غير مرجع بخلاف ما لم يقل بان تفصيله بغير تفصيل في هذا التمهيد الحسن في حرق استقصاء التجهيز لان ما ورنه مباحث الاول لا استحباب اكمال وجوبه في من ان الحكم المتناهي كان ولم يثبت عدمه وكل ما هو كذلك فهو موقوف على ما كان لا كثر التلخيص والاحتياط قد اختلف في صحة الاستدلال به وانما دخل في البنية او عدمها لعدم ادانة الادوية فانكز الحقيقة في كل من والعبرة في التلخيص على الحقيقة ولا كثر الحقيقة في كل من محمد حسن ان يكون من حيث بين اصحابها في كل ما اختلف في كونه ايضا لم يكن الا كثره واجبة عليه ولا شك

٢٠٢

المحصل على حسن عاقلة































قطع ولا يكون من اثباته بالدليل لانه امتناع الحكم ان يترتب عليه الحكم في الاول سواء قطع من قبله  
ومن مراده من عقله عن غير ذلك قطع العقل من ان ذلك غاية مراده والعقل لا يتقطع بوجه وانما  
اذا ظهر بوجه من اثباته بالدليل لانه لا يمكن من المستدل اثباته بعدد المسئلة التي يثبتها اثباته من مطلقه  
والعقل لما يكون في الاستدلال غير مطلقه وليست تنوي ان يفرق بين مثله ومثله فان اثباته بعدد المسئلة  
جوابه يقول عند اهل النظر خلاف في جميع اقسام الاستدلال وانما دخل كون الحكم شرط في المنع وجوابه  
اقول المنع طلب الدليل لانه اذا كان اثباته بعدد المسئلة فلا يكون طلب الدليل ايضا باطلا وانما  
السؤال الثاني في التسليم حقيقة ان يكون العقل بين امرين احدهما من قطع راجع الى كون من لا يضره  
او من التوضيح والتوضيح باطل لا يضره وهذا السؤال لا يقتضي حكم الاصل لانه لا يضره في جميع النسخ  
التي يقتضي المنع وقد منع قوم من قبول هذا السؤال لان ابطال احد الامكان يكون المستدل ابطاله لا يدخله  
غير مراده والثاني رقبته لا يصدق مراده ولا يمكنه تميم الدليل به ولا مدخل في عدم الدليل في الحقيقة على  
المستدل وهذا المنع انما يكون مقبولا اذا كان من مصادقه في طلب المستدل بانه انما يكون من مصادقه لا يضر  
فلا يمنع ومنها حكم من جعل الاصل كالفصل ولا يتقطع به المستدل كما قد مر وجوابه انما كانت الحكم كمرادها  
من الاثر انما كانت منع وجود العلة في الاصل او كونهما علة كما من الاثر انما كانت العلة في الدخول في النوع  
الرابع كسجتي قصيدة وجوابها لا يبرر ما يدل على وجوده في الاصل من عقل كالحرف في اثباته العدا ومن كانه  
الحق او غيره كما في العدا وان اذ اثباته العلة اي كونهما العلة علة وجوابه الاثر انما كانت في احد الامكان  
السابعة من ان في مضمون العلة ومناسبة او غيرها وصفا اي من الاثر انما كانت عدم اثباته وموافقا  
وصفي في الدليل مستغنى عنه لا اثر له وجوده اقسام الى الاول اشار القم بقوله وهو ان عدم ما يشره كلف  
بانه يكون طرفا ويرجع الى ما كان استغناء مناسبه الوصف وهو سوال الطالبية مثله في الصبح لا يتغير فلا عدم  
اذا كان كلفه في العقل عدم الضرر لانه يترك في عدم تقديم الاذن لانه مناسبه لاشبهه وهو وصف طردي ولا يترك  
اقاما وهذا يستوي الموزب وغيره مما يقتضي تقديم الاذن وعدم مرجع هذا الى طالبية كون العلة علة بوجه اي  
جواب هذا التزم من عدم ان يترك جواب سوال الطالبية كمراد الى التزم ان في من الدابة انما راعه بقوله  
ولا عدم ان يترك في الاصل بان يكون الوصف قد استغنى عنه في اثباته الحكم في العقل عليه غيره مثله في  
جميع انسابه سيع غير مرفى فلا يصح كالمظهر في العواضيق كونه غير مرفى وانما ناسب في العلة فلا يترك  
عدم تحت جميع الظاهر في العواضيق انما يكون التزم مستغنى عن الظاهر ضرورة وحاصله مرادته للاصل كما اشار القم بوجه

ويرجع الى المعارضة في الاصل اي مراده المعارضة في قوله بانه وصف آخر هو الجوز عن التسليم وهو ان  
التسليم بامر بان يكون كل واحد من الوصفين عند كعدم الروية وعدم القدرة على التسليم اقول  
بانه لا يخلو على نزع القم لاشتباه ان يردوا العلة على حصول واحد اذا وصف علة بانه من غير انما راعه الى القسم  
انما كانت من الدابة بقوله وانما عدم ان يترك في الحكم بان يذكر في الدليل وصفا لا يترك في الحكم وهو راجع الى القسم  
ان يترك في الوصف بالنسبة الى الحكم ان كان طرفا مثله في المسئلة المتدين اذا انفقوا مال المسلمين يقول القم  
المستدل انفقوا لانه في ذلك الوقت قد كان عليه كسائر المسلمين منقول الموقوف كونه اربابا لا يترك في الحكم  
عندكم ضرورة استواء النصف في دار الاسلام ودار الرب في عدم ايجاب الضمان عند اخفائه ومرجه الى العلة  
تأثيره في دار الرب فخرج العدم ان يترك في الوصف فلا الى سوال الطالبية وانما راعه الى القسم الرابع من  
الاتفاق الدابة لعدم ان يترك في عدم ان يترك في النوع وهو ان الوصف المذكور في الدليل لا يترك في  
جميع صور الشرع وان كان من سبب ما كان يقول بانه تزوج المرأة اذا زوجت نفسها زوجت نفسها وان  
وبها فلا يصح كزوجت من غير كونها في الموقوف كونه غير كونه لا اثر له فان الزوج واقع فزوجت من كونها  
غير كونه وحكمه سواء فلا اثر له وهو راجع الى عدم ان يترك في الحكم اقول هذا راجع الى سوال الطالبية في  
النوع المقتضى ان يرد على المعارضة بوجه اخر ولعله هو ان قرب ومنها النوع في المناسبة اي من الاثر انما كانت  
العلة في المناسبة ومنها هو واحد في العلة والافضل في النوع الرابع مثله ان الحق للعبادة او فضل من النكاح كالعلة  
من تركه النفس فيمال كلفه انما كانت المصلحة من وجود الولد وكلف النظر من الخزام وكسائر النكاح  
في انما كانت علة وبقى العيال والشقة عليهم وفي ذلك وهذا راجع من مصالح العبادة وبعدها منقول المستدل  
في مصلحة العبادة بل لا بد من الدليل على ان يترك في العلة والنسب ومنها النوع في انما كانت الحكم الى المقصود لانه  
المراد من انما كانت الحكم الى المقصود وبعده الاثر من وبقية مواد ان من العلة وانما راعه الى القسم الاول من مصادقه  
انما كانت وبقي النوع في المناسبة وانما في وجود المعارضة للمصلحة وليس بالمتح في انما كانت الحكم الى المقصود لانه  
يقال في ذلك فريم مصالحة الميراث على ان يترك في العلة والافضل في النوع الرابع مثله ان الحق للعبادة او فضل من النكاح كالعلة  
ان راعه الى العلة وبقى العيال والشقة عليهم وفي ذلك وهذا راجع من مصالح العبادة وبعدها منقول المستدل  
في مصلحة العبادة بل لا بد من الدليل على ان يترك في العلة والنسب ومنها النوع في انما كانت الحكم الى المقصود لانه  
المراد من انما كانت الحكم الى المقصود وبعده الاثر من وبقية مواد ان من العلة وانما راعه الى القسم الاول من مصادقه







سؤال الفرق وهو انه خصوصية في الاصل مستشرطه وان لا يتوض لوجودها في النوع فيكون معارضة في الاصل  
او ابداء خصوصية في النوع هو مانع وان لا يتوض لوجودها في الاصل فيكون معارضة في النوع وعلى قول لا بد  
من التوض لوجود الشرط في النوع وعدم المانع في الاصل فيكون مجموع المانع من النوع هو الفرق كما فيهم من كلام  
الشمس وان تم ان المركب من السوالين لو اعتبر بغير السوال امكن ان يعلم ان الشياخ في هذا المقام ان عدد  
الاقترافين يرتقي الى خمسة وعشرين والشمس ذكر بعضها في ضمن البعض وبعضها صرح بها وفي غير ذلك لا يظهر  
فقد اتممت فنقول في الشرح العنقدي جعل الاقترافين على سبعة انواع قبل بعض الاقترافين باعتبار انظر النقط  
فقال النوع الاول باعتبار انما هي خمسة النقط وهو اقترافين واحد وهو الاستقار وبعضه باعتبار انما هي من  
القياس في الشرح العنقدي النوع الثاني من الاقترافين وهو باعتبار انما هي خمسة من الاستدلال بالقياس  
وتلك المستدل فان من كنه من القياس مطلقا فغرفه الا اعتبار ان يدعى ان القياس لا يثبت في تلك  
المستدل وان من من القياس المقصود فهو في الواقع كما لا يدعى في المستدل وضعه في قاسا لا يثبت وضعه  
فيما والشمس ذكر الاستقار وميزين السوالين وبعضه باعتبار الحقيقة وجعل مقدمات القياس اربع  
الاولى دعوى حكم الاصل فقال النوع الثالث من الاقترافين ما يورد على المتقدم الاول من القياس  
وهو دعوى حكم الاصل ولا يقال لمعارضة هنا لانه غضب لتعيب الاستدلال فيشكك في المستدل معارضة  
المعرض مستدل في نفس صورة المناظرة وذلك مما لا يجوز به حتى لا يترك الجدل والتمسك بعقود المقصود من  
المناظرة فيقبح المانع وذلك له ابتداء او بعد تيسير ولحيث فيها هذا ما رتد وتقول لوجه هذا الحكم  
بطل المعارضة كما اشرنا من ان الحق فلا في ان الشمس ذكر من دعوى حكم الاصل بحيث تشمل القياس في  
الاقترافين في الشرح العنقدي النوع الرابع من الاقترافين ما يورد على المتقدم الثاني من مقدمات  
القياس وهو قوله الحكم معلوم الاصل بوصف كذا فالقول فيها انه في وجود الوصف والما في غلبة وانما في  
انما في الغلبة هي التي لا ريبها الاول انما من جودا ومعارضة بان يبين عدم ان يترك الثاني انما ان يقص با  
لما سبب الاول فانما لخص في شرط المناسب وفي الاقضاء الى المصلحة وعدم المعارض لهما والظهور والاضداد  
اربعة وهي في كل واحد منها وفيه الخلف حيث شرط في العلة الاطوار الا انكسار انما في الظهور وهو بعد العار  
تعبير كبره وانه نقص وانما في الاطوار معارضة في الحكم مع المصلحة وجود العلة من غير ما يترك في  
الشمس خاصة عدم الاقضاء وجود المعارض عدم الظهور عدم الاقضاء في الحكم انما في الظهور كبره  
وتقول في غير المعارض هنا ايضا غضب لتعيب ولا تخرج ثم ان الشمس ذكر العشرة بما مرها مع وجود العلة  
في الاصل من غلبة الوصف عدم انما في نقص عدم الاقضاء عدم الظهور عدم الاقضاء عدم المصلحة

المعارضة

او بدعي الما والشمس

الى ارض والشمس بعضها منا وبعضها فيما مضى في الشرح العنقدي النوع الخامس من الاقترافين ما يورد على المتقدم  
الثاني من دعوى وجود العلة في النوع سواء هو ابداء في وجود ما يمتنع او ابداء في وجود ما يمتنع او ابداء في وجود ما يمتنع  
شرط في الاصل او مانع في النوع وليس الفرق او باعتبار انما هي خمسة من الاستدلال بالقياس  
ثم من وجود الوصف في النوع المعارضة في النوع الفرق احقاف الصابط اختلاف جسم المصلحة  
المعارضة هنا ايضا غضب لتعيب ثم ان الشمس ذكر اربعة اقسام من خمسة المعارض في النوع الفرق ولم يذكرها  
جسم المصلحة لانه قال في النهاية انه راجع الى المعارضة في الاصل كما في الشرح العنقدي النوع السادس  
من الاقترافين ما يورد على المتقدم الرابع من قوله فوجود الحكم في النوع ولا قام عليه الدليل فلا يسيل الى  
منوع على غير التي انه ومنه اما مقدر عليه او يدعي ان ذلك يتبع التي انه وهذا ليس ثقب فبعد ان اقرنا  
في الحكم في النوع حكم الاصل والتعيب قوله فوجود في النوع غير انما هي خمسة من المقدمات بعد  
من الصواب فلا بد وان قيل في مانع الاستدلال فمخرج السوال الى المقدم القبيح فلا يصح كلام الشرح العنقدي  
ان هذا الاقترافين مرجع الى المقدم فانه لا يرد بالمقدم المقدم الصريح فدعوى الاستدلال ليست منها وان اريد  
ان الحكم يكون النوع الثاني من الاقترافين ايضا بالنسبة الى المقدم اذ المستدل مدعي ان الممكن من القياس  
وكيف لا لا يلزم عدم توجب الاقترافين اصل ان المم ذكر من الاقترافين التعيب ولم يذكر الاول لانه في  
حالة في الشرح العنقدي النوع السابع من الاقترافين هو الاقترافين ما يورد على المتقدم الثالث من الحكم في النوع وذلك  
هو المطلوب فيتمتع وتقول لانه في الرابع بعد باق وذلك فانه الاقترافين ما يورد على المتقدم الثالث من الحكم في النوع وذلك  
بالموجب ذكر الحكم فيما مضى وانما سवाल التركيب والعقدية في الشرح العنقدي انما يرد على الاقترافين  
انما ذكره لانه التركيب فانه في ان المركب الاصل ومركب الوصف مرجع الحكم الاصل اوضح واليد في مرجع  
الاقترافين وجود الحكم او مانع وجود العلة في النوع فليس سواء الا بالبراهمة ولما التقدي فانه ذكره وانما ان  
يقول المستدل ان المركب انما يتركب من الصغرى فيقول المعارض هذا معارض بالصغرى ما ذكرته وانما تقدي في الحكم  
الى ان المركب انما يتركب من الصغرى فيقول المعارض هذا معارض بالصغرى ما ذكرته وانما تقدي في الحكم  
في الاصل بوصف آخر وهو الجواب بالصغرى مع زيادة تقصير للمساوى في التقدي وهذا الترجع المعين بالتقدي  
فان يكون سوالا اجماع والشمس ذكر في النهاية ان التقدي يرجع الى المعارضة في الاصل فالاول قد ذكر من وجوه  
الاقتدار والشمس ذكر في القياس المركب فيما مضى في شرط الاقضاء والقياس واذا كان مرجع التركيب الى ما ذكر في الشرح  
العنقدي فقد ذكر من سولات النوع الخامس من وجود الوصف في النوع ايضا وجوابه ايضا من منع  
اصل من على هذا في من السولات ما لم يذكر الشمس سولات في الحكم النوع للاصل واختلاف الصابط الاصل







والا بعد في الحيات نحر قبل هلال احد

الفرق بين المعصوم واليهيم ان المعصوم  
اشارته الى قبلها واليهيم  
اشارته الى بعدها

الفرق بين التمتع والشفقة ان  
الاول يستعمل في المعنى والضم  
الثاني يستعمل في المعنى فقط  
بينما هو في الضم منطلق

اعلم ان كل شيء موزون في انفس الثيران  
كالحجر والاذن فهو موزون سماوي



نقل من نسخة في مكتبة...

بسم الله الرحمن الرحيم